

# الاستراتيجية الخاطئة: القطرية والقدرات «الذاتية» الفلسطينية

د. صلاح الدين الدباغ \*

من بين أهم ما يؤخذ على إعلان المبادئ الخاصة بترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية المعروف باتفاق غزة - أريحا أن الجانب الفلسطيني فيه قد أعطى كل شيء ولم يأخذ سوى أمور مبهمّة تتعلّق بحكم ذاتي لم تحدّد طبيعته ولا مداه (الأرض) ولا سكّانه (المستوطنات واللاجئين) ولم تحدد ما ستؤدي إليه المرحلة الانتقالية التي ستدوم خمس سنوات.

فالجانب الإسرائيلي لم يأخذ اعترافاً صريحاً بكيانه ووجوده وحقّه في الحياة الأمانة فحسب، بل أخذ أكثر من ذلك، إذ انتزع من الجانب الفلسطيني التزامات واسعة بتطبيع العلاقات الاقتصادية معه. فالملحق الثالث للاتفاق - وهو بروتوكول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية - يشمل تشكيل لجنة إسرائيلية - فلسطينية دائمة للتعاون الاقتصادي تركّز عملها، من بين أمور أخرى، على تحقيق برنامج لتنمية الموارد المائية وتنمية الموارد الكهربائية ولتطوير الطاقة وللتطوير المالي، وعلى تحقيق تعاون في مجال النقل والاتصالات، وتعاون في مجال التجارة بهدف تشجيع التجارة الإقليمية وبين دول المنطقة، وتعاون في مجال الصناعة بما في ذلك تشجيع تشكيل شركات فلسطينية/إسرائيلية للتعاون في صناعات النسيج والأغذية والأدوية والالكترونيات والامناس والكمبيوتر.

والاخطر ممّا تقدّم أنّ الجانب الفلسطيني قد التزم بتطبيع علاقات إسرائيل مع العرب. ومن المستغرب هنا أن يلتزم الجانب الفلسطيني بتطبيع علاقات إسرائيلية مع دول عربية لا حقّ له بتمثيلها، ففي الملحق الرابع التزم الجانب الفلسطيني ببرنامج للتنمية الاقتصادية للمنطقة يتضمّن ما يلي:

- 1- تأسيس صندوق للتنمية في الشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنك للتنمية في الشرق الأوسط كخطوة ثانية.
- 2- وضع برنامج إسرائيلي - فلسطيني - أردني مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت.
- 3- مشاريع في المنطقة لتحلية المياه ومشاريع أخرى لتنمية الموارد المائية.
- 4- برنامج إقليمي لتنمية الزراعة بما في ذلك القيام بتحريك إقليمي للوقاية من التصحر.
- 5- ربط الشبكات الكهربائية.
- 6- تعاون إقليمي لنقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعها واستغلالها صناعياً.
- 7- برنامج إقليمي للسياحة والنقل والاتصالات.

وهكذا فإنّ الجانب الفلسطيني قد أعطى كلّ ما ترومه إسرائيل من السلام مع العرب، وهو الغزو الاقتصادي وتطبيع العلاقات، وهي أمور لم يكن من المفترض أن يتناولها إعلان مبادئ يتعلّق بالحكم

الذاتي. ولم يأخذ الجانب الفلسطيني من الاتفاق أيّ إقرار إسرائيلي بأمرٍ تتعلّق حتماً بمبادئ الحكم الذاتي، وهي على سبيل المثال: المستوطنات، وحق العودة (اللاجئين)، والحدود، والقدس. وهذه الأمور أجلّها الاتفاق إلى مرحلة لاحقة تُحلّ بالمفاوضات. ولما كان الجانب الفلسطيني قد أعطى كل شيء، فمن المؤكّد أنّ هذه المفاوضات الأجلة لن تكون إطلاقاً في مصلحة الجانب الفلسطيني، لأنّ من أعطى كل شيء يفقد القدرة مسبقاً على انتزاع أي شيء في مفاوضات لاحقة.

\* \* \*

يذكر المدافعون عن الاتفاق، تفسيراً وتبريراً له، تردّي الأوضاع العربية، ولا سيّما بعد حرب الخليج. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ من أسباب التردّي الاستراتيجية الخاطئة التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية. فالمنظمة أرادت - بالاعتماد على الكفاح المسلح الفلسطيني، أي القوى الفلسطينية الذاتية بصورة رئيسية - تحقيق التحرير. غير أنّ أيّ حلّ بهذا المنظور لا يمكن أن يرقى إلى مستوى التحرير الكامل؛ ولا بد له، ضمن الظروف الموضوعية للقوى المجابهة، أن يكون ضمن إطار التسوية. ذلك أنّ الأداة المستعملة، وهي القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني، قاصرة عن بلوغ أيّ حلّ آخر، ضمن المعطيات الحالية للصراع العربي - الصهيوني.

إنّ أداة الحل لا يمكن إلا أن تكون عربية، ومنها الشعب الفلسطيني. وما يؤخذ على بعض العمل الفلسطيني استعجاله للحلّ دون استكمال أدواته. والاستعجال كثير ما يؤدي إلى

محطة، فحسب، في مسيرة هذا الصراع الطويل. فالعرب ليسوا الآن أسوأ مما كانوا عليه بعد حرب ١٩٦٧؛ ومع ذلك، فإنّ الهزيمة العسكرية السريعة التي لحقت بالعرب عام ١٩٦٧ لم تُنهِ الصراع.

المهم أن تبقى إرادة المقاومة حيّة في ضمير الشعب العربي بأكمله لا في أوساط الفلسطينيين وحدهم. والمهم أن نتكثّر ضدّ ما يريد العدو من تطبيع للعلاقات وما يستتبع ذلك من إرادة المقاومة والتسليم والرضى بوجوده في وجدان الأمة وضميرها. فالمقاومة تتخذ أشكالاً متعددة ومختلفة؛ فلئن امتنعت المقاومة العسكرية، ولو إلى حين، فمن الضروري أن يتحوّل الصراع إلى أشكال أخرى. ومن هذه الأشكال: مقاطعة البضائع الإسرائيلية؛ وجميع أنواع التعامل الأخرى مع العدو.

للحكم العربي مسؤوليّة الدفاع عن مواقفه أمام جماهيره من هذه القضية. ولأنّ قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى، فإنّها يجب أن تبقى القضية الأولى لكلّ حكم عربي أمام جماهيره. والقول بأنّ القضية تخصّ الفلسطينيين وحدهم يؤدي إلى التصلّب من هذه المسؤوليّة.

٣- إنّ شعار استقلالية القرار الفلسطيني قد أدّى إلى عكس النتيجة المتوخّاة منه. فهو، بما أدّى إليه من عزل الفلسطينيين عن العرب وعزل العرب عن قضية فلسطين، قد أتاح لبعض الأنظمة أن تضغط بجميع السبل والمسائل على منظمة التحرير وإقامة الصلح مع العدو والاعتراف به.

\* \* \*

وبعد، فإنّ الاتفاق لن يؤدي إلى نهاية الصراع العربي الإسرائيلي. إنّه يشكّل

الاجهاض؛ فمن يستعجل الأمور قبل أوانها يُعاقب بحرمانها. ولقد أدّى وضع استراتيجية للتحرير من منظور قطري ضيق إلى مواقف وشعارات خاطئة، أو على الأقل أعطى هذه الشعارات مضامين غير صحيحة. ومن هذه الشعارات استقلال القرار الفلسطيني. إنّ هذا الشعار يؤدي في نهاية المطاف إلى القول بأنّ قضية فلسطين تخصّ الفلسطينيين وحدهم. وهذه المقولة ليست مقولة خاطئة فحسب، بل إنّها حملت في طياتها أخطاراً على مسيرة التحرير. ومن هذه الأخطار:

١- فتح باب التهرّب أمام بعض الأنظمة العربية من الالتزام بقضية التحرير وما يفرضه من موجبات.

٢- لم تعد القضية الفلسطينية مسألة أساسية من المسائل السياسية المطروحة داخلياً أمام كلّ نظام عربي. وبذلك لم تعد

## مفهوم السلام الصهيوني

أحمد مفلح \*

الأول: هو الحصول على الوقت اللازم لنا ولحلفائنا لكي نتمكّن من تسليح جيوشنا وتقوية أجهزتنا الحربية لأننا في الواقع لسنا حالياً على استعداد لخوض حربٍ عالمية ثالثة تكفل لنا النصر.

والجزء الثاني هو إيقاف سباق التسلّح السائد حالياً في ربوع الدول المناوئة لنا ولحلفائنا، وإرغامها على تدمير أسلحتها الذريّة وتقليص عدد جيوشها الجرّارة، وقتل الروح العسكرية في الأوساط الشعبية، ودفع الجماهير إلى اللاجندية. وأمّا نحن فسنثابر مع حلفائنا على التسلّح إلى أبعد مدى ممكن. ولكي نتوصّل إلى هذه الأهداف، عليكم العمل دون هوادة

بسيط في مظهره، وسهل التنفيذ، ولا يعرّض العاملين لتحقيقه لأيّ نوع من الخطر. كلّ ما في الأمر يتلخّص بكتمان الغرض من الدعوة لهذا المخطط حتّى لا يكتشفه أحد. ولقد أطلق على هذا المخطط اسم مخطط السلام. والعمل لتحقيقه لا يتطلّب منّا سوى الإلحاح والمثابرة على الدعوة للحفاظ على السلام. والغرض منه ينقسم إلى جزأين،

«إنّ السلام بالنسبة لإسرائيل وسيلة، وأمّا الهدف فهو تحقيق الصهيونية. ولأجل هذا الهدف، فإننا لا نحتاج إلا إلى اتفاقية سلام»  
ديفيد بن غوريون

يقول الحاخام جواشيم برنز في إحدى خلواته في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٥٥ شارحاً «المخطط السريّ اليهودي الأخير»... «والتخطيط المتفق عليه

\* باحث فلسطيني